

ما أهمية التجارة في تحسين الأمن الغذائي؟

المائدة المستديرة رفيعة المستوى بشأن إصلاح تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، روما، 13 نيسان/أبريل 2005

الدكتور سوبيتشاي بانيتشباكدي
مدير عام
منظمة التجارة العالمية

صديقي العزيز المدير العام جاك ديوف، أصحاب الفخامة، سيداتي وسادتي،

يسعدني أن أشارك شخصياً في هذا الاجتماع المهم وأن أعرب عن امتناني لمنظمة الفاو على دعمها المستمر لمفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي بإشراف منظمة التجارة العالمية. وأود أن أشكر صديقي العزيز جاك ديوف على الدعوة التي وجهها إلي كي أنضم إليكم. ومنظمة الفاو شريك مهم لمنظمة التجارة العالمية سواء فيما يخص برامجنا لبناء قدرات التجارة أو بتقديم المعلومات والتحليل. ويسعدني كثيراً أن أشارك في مناقشة تتناول هذه القضية المهمة ألا وهي الأمن الغذائي، باعتباره واحداً من المقاصد التي تصبو إليها أهداف التنمية في الألفية الجديدة.

لقد أدخلت التكنولوجيا والزراعة الحديثة تحولاً على طبيعة السعي وراء تحقيق الأمن الغذائي لكن من ناحية واحدة لم يطرأ أي تغيير ذي شأن. ورغم التقدم المادي الهائل الذي وصلت إليه حضارتنا، فإنه لم يتم لسوء الحظ القضاء على الجوع والمجاعة في جميع أنحاء العالم.

لا يمكن لأي شخص من ذوي الضمائر الحية أن يعض طرفه على معاناة هؤلاء الذين يموتون جوعاً. ولا يمكن لأي مجتمع متحضر أن يقبل بالجوع وسوء التغذية. ولا يمكن لأي حكومة أن تبقى في الحكم أو تحافظ على استتباب القانون والنظام، دون أن تكفل تمتع شعوبها بالحصول المنتظم على المواد الاستهلاكية الأساسية. فقد اندلعت ثورات نظراً لأسعار الخبز. وشنت حروب بسبب الغذاء أو الموارد اللازمة لإنتاج الغذاء. ويظل الأمن الغذائي دون شك ذا أهمية في وقتنا الحاضر، كما كان بالأمس.

ومع ذلك، يسود اليوم إدراك بأن الإمدادات الغذائية الداخلية المستدامة لا يمكن أن تضمنها أي حكومة تعمل بمفردها. وقد أثبت التاريخ غير مرة أن الحمائية والعزلة من جانب الأسواق العالمية لم تكن أبداً بالحل الأمثل. فتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء لا يعني تحقيق الأمن الغذائي. فالهدف من تحقيق الاكتفاء الذاتي يبقى من قبيل الوهم في عالم اليوم حيث تشكل مجموعة واسعة من المدخلات المعادلة الكاملة للإنتاج. ولا يوجد بلد يمكن أن يكون في منأى عن الآثار العكسية المفاجئة التي يخلفها المناخ ويمكن أن تحد بشكل كبير من الإنتاج الزراعي داخل البلد.

وقد أثبتت لنا التجربة في الماضي وفي الحاضر أن الأمن الغذائي قد يتحقق على نحو أفضل في عالم متكامل اقتصادياً ومتربط سياسياً. ففي هذا العالم المترابط، يمكن للآثار الناجمة عن أي عجز أو فائض في الإنتاج الغذائي في بلد أن تنتشر لتمتد إلى مجموعة واسعة من البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، تم خفض أعباء التقلبات قصيرة الأجل والتغيرات الهيكلية طويلة الأجل. كما يحافظ الاندماج الاقتصادي على انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج ويضمن الحفاظ على انفتاح الأسواق عندما تكون الظروف الصعبة.

ولدى بلدان شتى عوامل الإنتاج المتاحة المختلفة. ويمكن استخدام هذه الفوارق في زيادة الإنتاج الداخلي بشكل ملائم وفي الاستفادة من إنتاج البلدان الأخرى. وفي رأيي، لا يتحقق الأمن الغذائي على نحو أفضل بفضل إنتاج بلد معين لديه مواد غذائية محددة. ولا بد من وجو الوقود، والأسمدة، والأجهزة، ورؤوس الأموال والمدخلات الأخرى المتأتية من البلدان الأخرى لتحسين الإنتاج الزراعي الداخلي واستكمال مخزون البلد من الغذاء. فالإنتاج الكفء والعلاقات السلمية بين الدول والتخزين والتوزيع بكفاءة جميعها عوامل حاسمة في معادلة الأمن الغذائي العالمي.

ومساهمة منظمة التجارة العالمية في الإنتاج الكفء واضحة وضوح الشمس ولا تحتاج إلى إسهاب. لكن قد يكون الأمر الأقل وضوحاً هو مساهمة منظمة التجارة العالمية في الحفاظ على الأمن الذي يكتسي أهمية بالنسبة لضمان بقاء انفتاح قنوات الإمدادات. ولا ينبغي لنا أن الصراعات التجارية كانت دوماً على مر التاريخ السبب في اندلاع الحروب، التي تهدد مباشرة حصول الشعوب على الغذاء. وقد شكل نظام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية، منذ عام 1948، إطاراً لسيادة القانون، والتفاوض السلمي وفض الصراعات في العلاقات التجارية الدولية. فضلاً عن ذلك، يحفز الاندماج الاقتصادي عبر التجارة بقوة لإرساء أواصر التعاون السياسي بين الدول. ولا بأس أن أقتبس من مونتيسكيو قولته الشهيرة: "السلم هو الأثر الطبيعي للتجارة".

وهكذا ليس من وليد الصدفة أن يمثل النظام التجاري متعدد الأطراف عماداً أساسياً للنظام السياسي العالمي. فالعلاقة التجارية المستقرة عنصر حاسم ليس للأمن الغذائي فحسب، بل وللأمن العالمي أيضاً. وليس من باب الصدفة أيضاً أن أكثر من ثلثي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بلدان نامية. ومع كل ذلك، تبقى القواعد الواضحة والمتينة ذات قيمة خاصة بالنسبة لأصغر الدول وأدناها قوة.

وتساهم منظمة التجارة العالمية بوسائل أكثر تحديداً في الأمن الغذائي. غير أن ضمان إنتاج الإمدادات الغذائية وتوزيعها بكفاءة تمثل جزءاً من معادلة الأمن الغذائي ليس إلا. فالجوع وسوء التغذية يُولداهما تقريباً دائماً الفقر. ومع أن العديد من العوامل الأخرى تؤدي دورها، فإن الغالبية العظمى من

الشعوب التي تعاني من الجوع وسوء التغذية تشكو من الدخل غير الكافي، وليس من الإمدادات الغذائية غير الكافية. فالفقراء لا يملكون في غالب الأحيان القوة الشرائية حتى عندما تكون الإمدادات الغذائية متوافرة داخليا أو متاحة بسهولة عبر الأسواق العالمية. ويبقى النقص الفعلي في الإمدادات الغذائية بسبب الحروب، أو القلاقل المدنية أو الكوارث الطبيعية صغير نسبيا.

ومن هذا المنظور، فإن واحدة من السبل الملموسة التي يمكن أن تساهم بها منظمة التجارة العالمية في تحسين الأمن الغذائي هي إتاحة الفرصة لرفع مستويات الدخل عبر النمو الاقتصادي. فكما يقر بذلك إعلان وخطة عمل روما - تشكل التجارة عنصرا أساسيا للأمن الغذائي - لأنها تحفز النمو الاقتصادي. فهي تساعد على نقل الإمدادات الغذائية بكفاءة من مناطق ذات فائض إلى مناطق أخرى تعاني من العجز. وتمكن البلدان من أن تصبح معتمدة على ذاتها بدلا من أن تحاول تحقيق اكتفاء ذاتي، مهما بلغت التكاليف.

ومنذ عام 1948، تم تخفيض التعريفات الجمركية في بلدان العالم الصناعي إلى أكثر من 80% في 8 جولات متتالية من المفاوضات، وأزيلت مجموعة واسعة من القيود الكمية ووسائل الرقابة البيروقراطية. ومنذ عام 1948، نمت التجارة بشكل أسرع من المدخلات الدولية طوال السنوات باستثناء ثمان سنوات. وقد شكل تحرير التجارة أيضا محفزا مهما لتوسيع نطاق المعارف، والتكنولوجيا ورؤوس الأموال.

ومن الممكن أن تكون لدينا مأخذ على الأرقام ويمكن أن يقدم الاقتصاديون أحيانا نتائج متناقضة. ومع ذلك، فالواقع أن ركود الاقتصادات لا يمكن أن يوفر فرص عمل ويزيد من المداخل. وتبدو المعادلة التالية الأساسية صحيحة: تتولد عن التجارة النمو، أما النمو، إلى حد أكبر أو أقل إذا ما دعمته السياسات الأخرى، سيعمل على مكافحة الفقر. ولا توجد حلول أو معادلات سحرية للتخفيف من الفقر. ولا يمكننا أن نغفل التصحيحات الناجمة عن الإصلاحات السياسية التجارية، ولا سيما آثارها المباشرة على الفقراء. لكن التصدي الملائم في الغالب هو عدم الاستغناء عن التجارة أو عملية الإصلاح، بل توفير الدعم والتخفيف من معاناة الفقراء.

فمن الصعب تجاهل الاستنتاج ومفاده أن البلدان التي اختارت أن تكون التجارة العمود الذي يقوم عليه نموها الاقتصادي شهدت بالفعل نموا قويا. دعونا ننظر إلى الصين والهند، وهما البلدين اللذين يتوافران على نسبة واسعة من الفقراء في العالم. فإلى حدود منتصف الثمانينات والتسعينات، اتبع هذان البلدان سياسات تتجه نحو الداخل بشأن الاستثمار والتجارة. وسجلا معدلات نمو منخفضة في الصادرات وفي المداخل. كما عجزا عن التأثير على الحد من الفقر. فقد أثبتت التجربة في هذين البلدين، في البدء باتباع سياسات إصلاحات اقتصادية منذ الثمانينات وما بعدها، أن بإمكانهما إنجاز الأفضل. ففي حالة الصين، مثلا، هبطت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم من 61% في عام 1981 إلى 17% في عام 2001. ومع أنه ينبغي النظر بعناية إلى وثيرة الإصلاحات وتسلسلها، فإن الاقتصادات المفتوحة دائما ما تفوق الاقتصادات المغلقة. وهي حقيقة واقعية.

فكما أكد مشروع الأمم المتحدة للألفية، "يمكن للتجارة الدولية أن تكون محركا قويا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر... وينبغي أن تواصل أفقر البلدان نهج الانفتاح التجاري وأن تفاوض بنشاط لتوفير المزيد من السبل للوصول إلى الأسواق مرتفعة الدخل. ولكن ينبغي لها أيضا أن تشدد على، وأن تتلقى، المعونات الإضافية لتجاوز حواجز إنتاج توسيع العرض".

فليس إذن من المستغرب أن الغالبية العظمى من البلدان النامية التي تبنت تحرير تجارة المنتجات الزراعية قد أقدمت على هذه الخطوة كجزء من الإصلاحات الداخلية الأوسع نطاقا لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر. وفي الغالب تتجاوز هذه الإصلاحات بكثير حدود الالتزامات المتعهد بها في منظمة التجارة العالمية.

لكنني لم آت هنا لأسرد عليكم ما تتحلى به منظمة التجارة العالمية من صفات إيجابية، وما وأذكر لكم إنجازاتها، وما تمثله من مبادئ قانونية واقتصادية دولية. بل إن فكرتي الأساسية هي أن تحرير التجارة يمكن أن يكون سلاحاً قوياً لمكافحة الفقر، إذا ما كان مقترناً بسياسات اقتصادية كلية وإنمائية سليمة. كما أن الحد من الفقر عنصر حاسم في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

أما المساهمة المهمة الأخرى التي يمكن أن تساهم بها منظمة التجارة العالمية فتتعلق، بطبيعة الحال، بتأثير السياسات التجارية على الإنتاج الزراعي. فالمراد من وجود سياسة موحدة للحكومات التي تسعى إلى تعزيز الأمن الغذائي عبر الاكتفاء الذاتي هو الإبقاء على زيادة الحماية على الحدود وارتفاع الأسعار الداخلية للحد من الإنتاج الداخلي. غير أن هذا الأمر يؤثر سلباً على الأمن الغذائي. فارتفاع الأسعار الداخلية يمكن أن يعمل كضريبة تنازلية. ويكون في الغالب أفقر المستهلكين أكثر المتضررين من ارتفاع أسعار الأغذية. فتخفيض قوتهم الشرائية يقوّض أمنهم الغذائي. أما الإعانات والتدابير الأخرى المتخذة للتحفيز على الإنتاج فقد يستفيد منها عن غير قصد أعضاء المجتمع الزراعي، لا سيما المزارعون ومُلاك الأراضي الأثرياء على سبيل المثال، الذين هم آخر من يحتاج إليها. ومن الواضح أن اتباع هذه البلدان للاكتفاء الذاتي سيكون طريقاً مكلفاً، وربما أقل ملائمة نحو تحقيق الأمن الغذائي.

فالتشوهات التي أحدثتها هذه السياسات أثرت بدورها على البلدان الأخرى. فأكثر آثارها المباشرة يتمثل في تقليص الصادرات الزراعية للبلدان والمناطق التي يمكن أن يُنتج فيها غذاء بتكاليف أقل. وهذا التأثير مهم خاصة للبلدان النامية. فبالنسبة للعديد من هذه البلدان، بما في ذلك أفقرها، يتوقف حسن أدائها اقتصادياً على حسن أدائها في الزراعة. وبطبيعة الحال، تعتمد التطورات في أداء المدخلات والصادرات الزراعية على مجموعة واسعة من العوامل خارج دائرة السياسات التجارية. لكن هناك فهم وإقرار على نطاق واسع بأن الاستمرار في تخفيض الحواجز والإعانات المشوهة للتجارة ستساعد على إنعاش الأداء الاقتصادي للمنتجين الزراعيين في البلدان النامية.

فالجولة الجارية لبرنامج الدوحة الإنمائي من المفاوضات التجارية تتضمن الزراعة كقطاع أساسي. وسأعود إلى المفاوضات فيما بعد لكن دعوني أؤكد أن جولة مفاوضات الدوحة لديها إمكانية فتح باب تدفقات الموارد الجديدة الضخمة إلى البلدان النامية أكثر من تلك المتاحة عبر المعونة الإنمائية الرسمية. فقد خلّص تقرير اللجنة المعنية بأفريقيا، على سبيل المثال، أن جولة مفاوضات الدوحة الطموحة سوف "توسع نطاق الفرص المتاحة أمام أسواق إفريقيا وتمكن بتنوع الصادرات حسب الوجهة النهائية والمنتج، بما في ذلك الإنتاج المرتفع ذي القيمة المضافة".

وبناء على ذلك، قد تنطوي إزالة الإعانات، في الأجل القصير، على الآثار الناجمة عن شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، لأن الأسعار العالمية بقيت منخفضة بصورة مصطنعة لسنوات عديدة. وهذا اعتبار مهم ويتعين إيلاء الاهتمام للمشاكل الخاصة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وتقدم منظمة التجارة العالمية بعض الآليات لتقديم يد المساعدة. ومع ذلك، ولمعالجة هذا المشكل بشكل نهائي سنحتاج إلى التصدي على نطاق أوسع بما في ذلك مشاركة الوكالات الإنمائية والمالية الدولية.

وقد أطلق صندوق النقد الدولي مبادرة تجارية جديدة موجهة إلى بعض البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، للتعامل مع شروط الصدمات التجارية، وتآكل الأفضليات وخسارة الإيرادات الجمركية. كما ينظر البنك الدولي في وضع برنامج جديد "المعونة مقابل المبادرة التجارية". وتميل مجموعة البلدان الثمانية إلى مناقشة التقرير الأخير الصادر عن اللجنة المعنية بإفريقيا ومقترحات متنوعة أخرى لزيادة المعونة. وهي مبادرات مهمة يمكن أن تساعد البلدان النامية

المستوردة الصافية للأغذية، لكن لا ينبغي لنا أن ننسى الأثر المهم للمخصصات من جراء إزالة تشويهاات الأسواق. فبفضل تمكين أسواق الأغذية من تحديد أسعارها الخاصة، سنحقق مزيدا من الإنتاج على المستوى العالمي، بما في ذلك البلدان النامية المستوردة لصافي الأغذية. ولا يمكن للأثر الناجم عن المخصصات إلا أن يكون إيجابيا في الأجل الطويل.

وفضلا عن ذلك، فإن معالجة الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية، وتصاعدها، والدعم الداخلي المشوه للتجارة وإعانات الصادرات من شأنها أن تفتح فرصا تجارية ليس بين البلدان النامية والمتقدمة فحسب، بل وبين البلدان النامية نفسها. فقد بيع في عام 2003 نحو 46 في المائة من الصادرات الزراعية من البلدان النامية في أسواق البلدان النامية الأخرى، في حين كانت تبلغ 32 في المائة في عام 1990.

ووفقا للجنة المعنية بإفريقيا، هناك "أكثر من 250 سلعة زراعية يتمتع فيها بلد أو أكثر من بلد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالميزة النسبية، حيث الثلث منها هي عبارة عن سلع تستوردها البلدان الإفريقية الأخرى... ويمكن لزيادة التجارة داخل الأقاليم أن تتيح الفرص أمام المنتجين الزراعيين في المناطق الريفية الفقيرة وتساعد على التخفيف الجزئي لمشاكل الأمن الغذائي في إفريقيا، فقد استوردت على سبيل المثال كينيا خلال العقد الماضي الحبوب من أوغندا وتنزانيا خلال فترات الجفاف". ومن حيث الأرقام المطلقة، توجد أوسع الأسواق نموا للمنتجات الزراعية في بلدان العالم النامي، وبفضل الإنتاج الكفاء في مناطق مختلفة يمكننا أن نحصل على مزيد من الأمن الغذائي.

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أعود بالتحديد إلى موضوع جولة مفاوضات الدوحة، وبوجه خاص المفاوضات الزراعية، فاتفق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة المبرم في إطار جولة أوروغواي وضع إطارا مهما لاستحداث مزيد من التحرير في هذا القطاع. لكن من الواضح أنه يتعين عمل الكثير كي تستمر البلدان النامية في الاستغلال الكامل لقدراتها التنافسية الفعلية والمحتملة في مجال الزراعة. وقد كان إطلاق جولة مفاوضات الدوحة المرفق وبرنامجه الذي تضمن تصحيحا للتشويهاات الحالية في الأسواق الزراعية العالمية بمثابة الإنجاز العظيم.

فمن منظور إنمائي، يجب أن تكون نتائج جولة مفاوضات الدوحة أكثر طموحا مما تحقق في جولة أوروغواي، ونحن على طريق تحقيق نتيجة طموحة. لكن لا بد لي أن أؤكد أنه لبلوغ هذه النتيجة نحتاج إلى حصد نتائج مثمرة في جميع المجالات، وفي مجال الزراعة بوجه خاص. ويتعين على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يكونوا مرنين جدا لتحقيق نتيجة تكون طموحة وفي الوقت ذاته خلق توازن بين الحساسيات الاستيرادية والمصالح التصديرية.

لا ينبغي لنا أن ننسى أن الأغذية كانت دائما عنصرا مهما في التجارة، نظرا لاندماج الأسواق بقدر أكبر أو أقل خلال آلاف السنين. لكن خلال القرن العشرين، فقد واجهت المواد الاستهلاكية الأساسية عراقيل متزايدة الارتفاع. وتمنحنا جولة مفاوضات الدوحة الفرصة السانحة لقلب مسار هذا الاتجاه. ولدينا التزام في برنامج الدوحة الإنمائي يقضي بأن نهض، ليس بوصفنا مفاوضين تجاريين فحسب، بل وأيضا كممثلين للحكومات التي تتعهد بتلبية أهداف التنمية الجديدة وبقية المبادرات الإنمائية الدولية المهمة جدا. فكلما تأخرت الإصلاحات أكثر، تأجل جني المنافع الإنمائية.

أدرك حق الإدراك أن هناك شواغل بأن تحرير التجارة يمثل بطريقة ما "تهديدا" للأمن الغذائي. وهو تصور خاطئ. دعوني أشرح لكم السبب. أولا، لتيسير عملية انتقال البلدان النامية إلى بيئة تجارية أكثر تحررا في مجال الزراعة، سيتعين عليها الحصول على مجموعة من أحكام المعايير الخاصة والتفضيلية. وهذا يعني القيام بتخفيضات أقل في التعريفات الجمركية، وفي الدعم الداخلي لتشويهاات التجارة وإعانات

الصادرات، وفترات تنفيذ أطول. ولا يتوقع أن توفر البلدان الأقل نموا مزيدا من المنافذ السوقية. وسيتعين على البلدان الأقل نموا أن تخفض حدودها الأقصى للتعريفات الجمركية وتتمكن من الوصول بالكامل إلى جميع أحكام المعايير الخاصة والتفضيلية.

ثانيا، سوف تحصل جميع البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، على مجموعة من أدوات السياسة ومنها المنتجات الحساسة، والمنتجات الخاصة وآلية الضمان (SSM) الجديدة. وخلال المفاوضات بشأن الزراعة، تتحدد الأساليب، بما فيها تلك الكفيلة بحماية القطاعات ذات الحساسية التصديرية والمزارعين، بهدف تحقيق "تقدير أولي" بحلول تموز/يوليه؛ وهو تدقيق واقعي للتحضير للمؤتمر الوزاري في هونغ كونغ. كما يتعين إدراج تنفيذ الالتزامات، عندما نصل إلى هذه المرحلة، خلال عدد من السنوات مما يمنح الوقت للمزارعين كي يقومون بعمليات التصحيح.

ثالثا، بإمكان البلدان النامية أن تكون مطمئنة إلى أن معظم برامجها الإنمائية الرامية لضمان الأمن الغذائي ستتأثر كثيرا من إصلاحات الدعم الداخلية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، بحيث أنها غير مشوهة للتجارة وهي محمية بموجب الصندوق الأخضر المنصوص في اتفاقية الزراعة. ويغطي هذا الصندوق الأخضر الخدمات الحكومية، مثل البحوث في مجال الزراعة، والتعليم، والبنية التحتية، والمخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي، والمعونة الغذائية الداخلية، وبعض المدفوعات المباشرة. فضلا عن ذلك، ستستمر البلدان النامية في التصرف بشكل مطلق، فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، لتقديم الزخم والإعانات الاستثمارية إلى مزارعيها الفقراء. وخلاصة القول إن المرونة بالنسبة للبلدان النامية لدعم الأمن الغذائي والتنمية الريفية أمر يُقرّ به ويحميه إطار سياسات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات الجارية.

رابعا، بالإضافة إلى الزراعة، تجري المفاوضات بشأن الخدمات. ويمكن أن تساعد النتائج هنا على خفض تكاليف النقل، والتوزيع والتسويق من أجل الغذاء ومدخلاته. ويمكن أيضا توقع جني منافع أخرى من المفاوضات بشأن السلع غير الزراعية، بما في ذلك المعدات الزراعية، والأسمدة، ومبيدات الحشرات، والمدخلات الضرورية الأخرى. وعموما، فإن المساهمة التي يمكن أن يساهم بها تحرير نطاق القطاعات في جولة مفاوضات الدوحة بالنسبة للأمن الغذائي ستكون جمة للغاية.

وفي عام 1980، أفادت لجنة برانت، في دراسة استغرقت سنتين وشارك فيها ممثلون عن 17 بلدا غنيا وفقيرا، ما يلي: "لم تتوافر للبشرية من قبل هذه الموارد الفنية والمالية الكفيلة بالتصدي للجوع والفقر. ويمكن إنجاز هذه المهمة الصعبة عندما تُحشد الرغبة الجماعية اللازمة. فكل ما هو ضروري يمكن إنجازه، بل ويجب إنجازه". ويعتبر برنامج الدوحة الإنمائي، في بعض النواحي، ولو من ناحية الوصول إلى الأسواق، امتحانا لرغبتنا جميعا.

ولكي أنتقل من موضوع الأمن الغذائي، اسمحوا أن أقدم بعض الأفكار بشأن حالة المفاوضات. فقد وصلنا الآن إلى تقارب رفيع المستوى بشأن ضرورة تحقيق إنجاز ذي شأن بحلول مؤتمرنا الوزاري في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام وتمهيد الطريق للمرحلة الأخيرة من هذه الجولة في عام 2006. وتعرف هذه المفاوضات بمشاركة الوزراء، وسنقعد مجموعة من التجمعات الوزارية في الشهور القادمة التي يمكن أن تمثل العملية التفاوضية مع المدخلات السياسية اللازمة بشأن القضايا الأساسية. ومع ذلك، يتعين إحراز تقدم كبير في وقت قصير جدا إذا أردنا بلوغ أهدافنا في مؤتمر هونغ كونغ؛ وهي مهمة عسيرة جدا ينبغي إنجازها.

فخلال المفاوضات استعدادا للمؤتمر الوزاري في هونغ كونغ، يلوح شهر تموز/يوليه كعلامة بارزة في عمليتنا. وبحلول شهر تموز/يوليه، إن لم يكن قبل ذلك، ينبغي أن نبدأ نرى ما يطلق عليه البعض "تقييم

أولي" لبرنامج هونغ كونغ. وتعرف هذه المفاوضات مستواً عالياً من النشاط لكنني أشعر أننا لا زلنا بحاجة إلى ترجمة هذا النشاط إلى فهم أكثر بطبيعة الموضوع الاستعجالية.

لاشك أن برنامج الدوحة الإنمائي يمثل واحداً من أكثر الجولات طموحاً فيما يخص المفاوضات التجارية التي جرت محاولة تنفيذها. فلم يسبق أن شاركت من قبل أعداد كبيرة من الدول الأعضاء؛ فلدينا حالياً 148 دولة عضواً مقارنة مع 120 دولة عضواً مع نهاية جولة أوروغواي. فلم يحدث من قبل أن طرحت مواضيع تفاوضية عديدة على مائدة النقاش. وجميع مجالات المفاوضات تقتضي تحقيق اتفاق بشأنها في برنامج "التزام وحيد" نهائي. وهذا يعني أن الوصول إلى نتيجة مثمرة في الزراعة، مثلاً، يتوقف على تحقيق نتائج مثمرة في الخدمات وفي سائر مجالات المفاوضات. وتمثل هذه، بطبيعة الحال، كل المقومات الكفيلة بتحقيق نتيجة متوازنة والتي يمكن أن تحقق نتائج جد مهمة. ويتيح اتساع نطاق المفاوضات فرص للقيام بمفاضلة وبلوغ مسألة يوليها الجميع أهمية.

إن الفشل في تقديم برنامج الدوحة الإنمائي سيكون لا محالة بمثابة فرصة ضائعة بالنسبة للبلدان النامية كي تحقق اندماجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي، وتستفيد من النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يتولد عن التجارة. وبما أن الأمر يتعلق بواجب أخلاقي، فيجب علينا أن ندرك أنه في مصلحة الجميع بناء عالم ينتشر فيه الازدهار انتشاراً. فالبلدان النامية هي أسواق المستقبل.

والأمن الغذائي مسألة معقدة. ويتطلب تعزيز الأمن الغذائي اتخاذ مبادرات وإجراءات سياسية على جميع الجبهات، حيث تشكل التجارة مجرد عنصر واحد من بين عناصر أخرى. وبناء على ما تقدم، يمكن أن يعتبر نجاح استكمال جولة مفاوضات الدوحة من منظور الأمن الغذائي عملاً إيجابياً. والسبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي يمر عبر الاندماج والترابط، وليس عبر الحماية والحكم المطلق.

أشكركم جزيل الشكر.